



العنوان:	قراءة في كتاب ( الإجابة في أصول فقه النحو ) لأصيل الصيف الأصولي
المصدر:	رسالة المعلم
الناشر:	وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط والبحث التربوي
المؤلف الرئيسي:	الأصولي، أصيل الصيف
مؤلفين آخرين:	هزايمة، أحمد محمد أمين أحمد(عارض)
المجلد/العدد:	مج 49, ع 1,2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	تشرين الأول
الصفحات:	68 - 69
رقم MD:	99547
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العصر الجاهلي ، النحو العربي ، الإعراب ، الصرف ، النحويون ، العصر الأموي ، عصر صدر الإسلام ، القرآن الكريم ، عرض وتحليل الكتب
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/99547">http://search.mandumah.com/Record/99547</a>



## قراءة في كتاب (الإجابة في أصول فقه النحو) لأصيب الصيف الأصولي

إعداد: أحمد محمد أمين هزايمة  
المركز الريادي - إربد الثالثة

من هذا المصطلح تغير أواخر الكلم، وإنما أراد أن يبين أن أواخر الكلام لا يضبط إلا بإعراب، أي تبيين المعنى السياقي للكلمة، أو تبيين المحل السياقي للكلمة، وأن الاسم المعرب عند الخليل هو الاسم المبين معناه السياقي والمبين محله السياقي، ذكراً أننا بمعرفتنا مراد الخليل من مصطلح الإعراب، يمكننا أن نميز بين المعاني عند الخليل والمعاني عند الجرجاني الذي كانت المعاني عنده وسيلة لفهم ما في ذهن المتكلم من مقاصد.

وأما في الأصل الرابع وهو معرفة المراد من العامل والمعمول وهو من أكبر أصول الكتاب، إذ يقع في أحد عشر مبحثاً. فبين الأصولي أن مصطلح (العامل) عند الخليل ليس مصطلحاً اشتقاقياً من الفعل (عمل) وإنما هو اسم جامد جاء على وزن اسم الفاعل، ومثله لفظ (الكاهل) وأن العامل الذي هو اسم جامد هو الجزء الذي يلي السنان من الرفع، وهو موضع عقد الرفع، وأن الخليل استخدم هذا المصطلح بهذه الدلالة ومثلها مصطلح (الوتد) الذي هو موضع عقد الحبل في الخيمة، ثم أسهب الأصولي في مباحث هذه الأصل شارحاً في أثناء ذلك معنى المراد بالمعنى السياقي والمحل السياقي، وهما طريقا الضبط عند الخليل مبيناً كذلك سبب اختلاف العلماء في تعيين العوامل (الأوتاد)، ذكراً في المبحث الحادي عشر ما أسماه بحيلة لطيفة توضح المقاصد، وهي أن يعاد صياغة كلام العلماء عند حديثهم عن العامل والمعمول بحيث يصبح العامل والمعمول بدلالة الوتد والموتود لا بدلالة المؤثر والمؤثر.

أما الأصل الخامس فتحدث فيه الأصولي عن خطأ مصطلح (نظرية العامل) ذلك أن العامل إنما هو خصيصة من خصائص المنهج الإعرابي أي (التبيني) وأما النظريات النحوية فشيء مختلف، إذ كانت النظريات قد سعت إلى تفسير حالات الهواء الأربع في آخر الكلام. وقد ذكر الباحث ثلاث نظريات سعت إلى تفسير ذلك، وهي نظرية الاعتوار والعلل المتعددة، ونظرية المعاقبة بين الحركة والسكون، ونظرية القدرة والصفاء. وتحدث في الأصل السادس بإسهاب عن طريقَي ضبط حالات الهواء عند الخليل، وهما الضبط بإعراب، أي تبيين المعنى السياقي، والضببط بإعراب، أي تبيين المحل السياقي، شارحاً أضرب كل نوع.

وأما في الأصل السابع فتحدث عن نوعي الكلام حين الوضع وعن سبب تسمية التصريف تصريفاً، ثم ختم الكتاب بالأصل الثامن وهو معرفة تاريخ النحو الذي جاء في ثمانية مباحث. فتحدث عن مصطلح منشأ النحو مبيناً

علوم النحو العربي ثلاثة هي: علم أحكام النحو، وعلم أصول النحو وعلم أصول فقه النحو. وهذا العلم هو مدار الكتاب، إذ هنالك ثمانية أصول في النحو العربي من فقهها فقه النحو، ومن جهلها جهل النحو، وإن كان للنحو حافظاً. وهذه الأصول هي:

الأول: معرفة الحالات والعلامات والشكلات.

الثاني: معرفة المراد من المبني والممكن على مراد الخليل.

الثالث: معرفة المراد من الإعراب والمعرّب في أصل الوضع عند الخليل، ثم ما الفرق بين معاني الخليل ومعاني الجرجاني.

الرابع: معرفة المراد من العامل والمعمول في أصل الوضع عند الخليل.

الخامس: معرفة المنهج ونظريات تفسير حالات الهواء.

السادس: معرفة طرق الضبط المسهبة.

السابع: معرفة نوعي الكلام حين الوضع وسبب تسمية التصريف تصريفاً.

الثامن: معرفة تاريخ النحو.

قسم الباحث الأصل الأول إلى ستة مباحث فتحدث عن رأي الزجاجي في سبب تسمية الرفع والنصب والجر والخفض بهذه الأسماء مبيناً أن ما ذهب إليه الزجاجي ليس صحيحاً، وأن الحنك لا شأن له بحروف الهواء الثلاثة التي هي أمهات حروف الهواء القصيرة (الحركات) وأن الخليل إنما ابتكر مصطلحات الجر والرفع والنصب والجزم من وصفه لحالات الهواء التي تتبع الحروف في نحو قولنا (تِي، تَأ، تِ) و صَبَّطُ هذه الحالات لا يعرف حقيقة إلا بالتجربة وذلك بوضع اليد أمام الفم عند نطق حروف الهواء. وأما مصطلح الحركات فهو مصطلح وصف به الخليل حركات الشفتين، ذلك أن حالات الهواء الأربع حالات غير مرئية بالعين، وإن كانت محسوسة بالتجربة على اليد. فجعل الخليل لكل حالة هواء غير مرئية علامة مرئية، فكانت حركة كسر الشفة علامة على حالة جر الهواء، وكانت حركة ضم الشفتين علامة على حالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه، وكانت حركة فتح الشفتين علامة على حالة جر الهواء إلى أسفل، وكان سكون الشفتين علامة على جزم الهواء أي قطعة.

وتحدث الباحث في الأصل الثاني عن منشأ مصطلحي المبني والممكن وعلاقتهم بحالات الهواء. أما في الأصل الثالث الذي جاء في ثلاثة مباحث فتحدث عن مصطلح الإعراب وحقيقة مراد الخليل منه، وأن الخليل لم يرد



باب مخرج الحروف نال الفرح رحمه الله  
 الالف تخرج من اقصى اللحن والعين والمخرج من وسط اللحن  
 والذئب والمخرج من ادنا اللحن والقاف تخرج من اقصى اللسان  
 وما يليها من الحركات الاعلى والكاف تخرج دونهما والسين والجيم  
 والياء تخرج من وسط اللسان والصاد تخرج من اقصى حافة  
 اللسان وما يليه من الادراس واللام تخرج من وسط حافة  
 اللسان من فوق الضاحك والثاب والرابعة والشرين  
 والنون تخرج من طرف اللسان دون اللام والسر تخرج  
 من طرف اللسان مما يلي النون والطاء والتا والذال تخرج  
 من طرف اللسان والتشاي بالعليا والظا والتا والذال تخرج  
 من طرف اللسان والتشاي بالعليا والصاد والزين والسين  
 تخرج من اللسان وعود التشاي السفلي والفا تخرج من باطن الشفة  
 السفلي وا طرف التشاي بالعليا والياء والواو والميم تخرج من الشفتين  
 والفتحة صوت تخرج من الخيشوم وصلواته على زين القيامة سيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تليها كثيرا اي ابد الالي يوم الدين

أن ما ينسب إلى علي رضي الله عنه من أنه سبب تسمية هذا العلم ليس صحيحاً، بل بين أن كل ما ينسب إلى علي رضي الله عنه من أمر أولية النحو منحول لا يصح منه شيء، وإنما كان أمر أول النحو دائراً بين أبي الأسود الدؤلي وزيد بن أبيه (ت ٥٢هـ) وأن مصطلح النحو ومعناه الجهة، لم ينشأ إلا في القرن الثاني الهجري، حيث نشأ الخلاف بين العلماء، فصار كل منهم يذهب في نحو أي جهة يُوجّه إليها الكلام. ثم ذكر في المبحث السابع ما سماه بالدليل الدامغ على إثبات أن ما نسب إلى علي رضي الله عنه من أولية النحو منحول عليه، وذلك أن المستعرض لأطوار إصلاح اللحن عند العرب يجدها ثلاثة أطوار الطور الأول: تلقين الصواب، وقد كان هذا الطور في الجاهلية صدر الإسلام، والثاني: إصلاح اللحن بضبط القرآن الكريم بالشكلات، وكان هذا بين عامي (٤٥-٥٣) هـ وهو زمن ولاية زياد على البصرة، وأما الطور الثالث فهو إصلاح اللحن باستخراج القاعدة الذي بدأ مع أبي الأسود في بابي الفاعل والمفعول ثم مع تلاميذه من بعده، ثم مع عبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي ثم مع الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي فاق كل ما كان قبله، فإذا علمنا أن هذا الطور لم ينشأ إلا بعد الطور الثاني الذي كان قد نشأ بين عامي (٤٥-٥٣) هـ، ثم كنا نعلم أن علياً رضي الله عنه كان قد استشهد عام (٤٠) هـ، فإن هذا يدل دلالة دامغة على أن ما ينسب لعلي رضي الله عنه منحول لا يصح منه شيء.

